



اليابان

الدليل العملي لاسترداد الأصول

- كيفية إعادة الأصول ذات الصلة

سبتمبر 2012

نظرة عامة

يجوز أن تساعد اليابان البلدان الأخرى التي تطلب منها إعادة الأصول (عائدات الجريمة والناجحة عن مخالفات قانونية مؤكدة) إلى ملاك تلك الأصول الشرعيين على أساس كل حالة على حدة. ويوفر هذا الدليل معلومات أساسية عن مساعدة اليابان للبلدان الأخرى التي لم تبرم إتفاقية/ معاهدة المساعدة القانونية المشتركة مع اليابان لاسترداد الأصول.

ملاحظات:

وقعت اليابان على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2003، إلا أن اليابان ليست عضواً بها. و بالرغم من ذلك، يجوز أن تقدم اليابان المساعدة إلي البلدان الأخرى لاسترداد الأصول، و ذلك بما يتفق مع الإطار القانونى الدولي، و قانونها الداخلى. ويجوز أن ترسل كل الدول المرتبطة بعلاقات دبلوماسية مع اليابان طلباً للمساعدة في إسترداد الأصول.

الهيئات الرئيسية المدعمة لقضايا إسترداد الأصول:

- قسم العمليات للتحقيقات الدولية، هيئة الشرطة الوطنية.
- قسم الشئون الدولية، مكتب الشئون الجنائية، وزارة العدل
- قسم التعاون الدولي للأمن و السلامة ، مكتب السياسة الخارجية، وزارة الخارجية.

خطوات استعادة الأصول ذات الصلة:-

الخطوة الأولى: تحديد الأصول ذات الصلة:

<عن طريق الإنتربول>

تُرسل الشرطة اليابانية طلبات إلى البنوك من أجل توفير معلومات عن الحسابات البنكية المراد بمعرفتها، و ذلك بعد أن تتلقى الشرطة اليابانية طلباً من منظمة الشرطة الجنائية الدولية (أشبو-إنتربول). (مادة 18 من قانون المساعدة الدولية في التحقيقات، و المسائل الأخرى ذات الصلة ، والمشار إليه هنا فصاعداً ب " لياي").

= الاجراءات =

- الرجاء إتباع اجراءات منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الأشبو) على النحو المنصوص عليه.
- يستقبل قسم العمليات للتحقيقات الدولية بهيئة الشرطة الوطنية، والذي يعد بمثابة المكتب المركزي الوطني الياباني (إن سي بي)، أو على سبيل المثال، إنتربول طوكيو، الطلبات المُقدمة عن طريق الأشبو و بناء على تلك الطلبات ، يطلب إنتربول طوكيو من شرطة المقاطعات أن ترسل طلبات إلى البنوك لتوفير معلومات عن الحسابات البنكية ذات الصلة .

<عن طريق التعاون مع وحدة الإستخبارات المالية>

يقوم مركز اليابان للاستخبارات المالية (المشار إليه هنا فصاعداً ب " جافيك ")، و الذي يمثل وحدة الاستخبارات المالية بها بتجميع و ترتيب و تحليل تقارير التحويلات المالية المشتبه بهم و وتوزيعهم إلى سلطات التحقيقات وإلى وحدات الاستخبارات المالية بالدول الأجنبية أيضاً. و يجوز للهيئة القضائية الأجنبية أن تطلب من جافيك أن تمدّها بتقارير

التحويلات المالية المشتبه بهم و المرتبطة بالأصول ذات الصلة و ذلك عن طريق شبكة وحدات الاستخبارات المالية.

و تنص المادة 12 من قانون منع تحويل عائدات الجريمة على أن يجوز لجافيك أن يقوم بنشر معلومات عن التحويلات المالية المشتبه بهم إلى وحدات الاستخبارات المالية بالدول الأجنبية بشرط أن يتواجد مسبقاً الاجراءات الملائمة مثل وجود إطار لتبادل المعلومات، و هو ما يُسمى بالبيان التعاوني. و يجب تحديد الإطار بما يؤكد على أن المعلومات المُقدمة لن يتم استخدامها إلا من أجل الأغراض التي تسمح للهيئات الأجنبية بأداء واجباتها، والتي تتكافئ مع واجبات اللجنة الوطنية للسلامة العامة باليابان. كذلك، لن يتم استخدام المعلومات المُقدمة في القضايا الجنائية (تقتصر فقط على وقائع الجريمة التي تم تحديدها بالفعل)، أو الاستفسارات في الدول الأجنبية بدون الحصول على موافقة مسبقة من اليابان. وأنشئ جافيك تلك الأطارات بالتعاون مع وحدات الاستخبارات المالية لأكثر من أربعين دولة. في حالة رغبة وحدة الاستخبارات الخارجية ببلدك أن تُنشئ مثل هذا الإطار بالتعاون مع جافيك ، الرجاء الإتصال بأي من:

مركز اليابان للاستخبارات المالية

[http://www.npa.go.jp/sosikihanazi/jafic/jaficenglis
hpage/jaficenglish.html](http://www.npa.go.jp/sosikihanazi/jafic/jaficenglis
hpage/jaficenglish.html)

أو

السفارات اليابانية

<http://www.mofa.go.jp/region/index.html>

< عن طريق المساعدة القانونية المشتركة >

من الممكن أن يتم تعقب السجلات البنكية بناء على إرسال طلب للمساعدة القضائية المشتركة إلى اليابان من خلال القنوات الدبلوماسية، و بالإمكان أيضاً ان يتم تحديد هوية صاحب العقار عن طريق المساعدة القضائية المشتركة و بدون إصدار إذن قضائي مُسبق.

2- الخطوة الثانية: تجميد الممتلكات:

تستطيع اليابان أن تساعد الدول الأخرى في

- تجميد الأصول

- مصادرة الأصول

و ذلك بناء على تقديم الدول الأخرى طلبات المساعدة القانونية المشتركة، و بعد تحديد الأصول ذات الصلة.

و لا بد من صدور أمر نهائي من المحكمة بمصادرة الأصول حتى يتم قبول طلب مصادرة الأصول.

3- الخطوة الثالثة:- رجوع الأصول ذات الصلة

يجوز أن تنتقل اليابان كل أو جزء من الأصول المُصادرة إلى الدولة التي قدمت طلب للمساعدة في تنفيذ أمر محكمة نهائي بالمصادرة، على أن يتفق ذلك مع القانون الداخلي لليابان. ويجب إرسال الطلب من خلال القنوات الدبلوماسية. (على سبيل المثال، استرداد الأصول).

موجز عن متطلبات المساعدة القانونية المشتركة :

يشار بالأسفل معلومات عملية عن اجراءات إرسال طلب المساعدة القانونية المشتركة إلى اليابان.

(1) مقدمة / نظرة عامة:

تخضع المساعدة القانونية المشتركة في اليابان إلى قانون المساعدة الدولية في التحقيقات، والذي يطبق على جميع اجراءات المساعدة القانونية المشتركة. و يجوز أن تقدم اليابان المساعدة القانونية المشتركة في حال إن قدمت الدولة راسلة الطلب تأكيداً على مبدأ المعاملة بالمثل حتى في غياب إتفاقية/ معاهدة المساعدة القانونية المشتركة. و بالإضافة إلى ذلك، تخضع طلبات المساعدة القانونية المشتركة التي تنطوي على المصادرة إلى قانون معاقبة الجرائم المنظمة، و مراقبة العائدات، و المسائل الأخرى (و هو ما يسمى بقانون مكافحة الجريمة المنظمة- اوسل).

(2) الإجراء العام:

في حال عدم إبرام إتفاقية/ معاهدة المساعدة القانونية المشتركة، ترسل وزارة الخارجية طلب المساعدة القانونية المشتركة عن طريق القنوات الدبلوماسية.

(3) المتطلبات:

بناء على قانون المساعدة الدولية في التحقيقات، يجب ان يستوفي طلب المساعدة القانونية المشتركة المتطلبات التالية:

- مبدأ المعاملة بالمثل – يجب أن تضمن الدولة راسلة الطلب التعامل بإحترام مع طلبات اليابان من نفس النوع،
- توفير المساعدة اللازمة للتحقيق في الدولة راسلة الطلب،

- أن لا تكون المساعدة المنشودة متعلقة بجريمة سياسية، وأن لا ينطوي طلب المساعدة على التحقيق في جريمة سياسية،
- شرط الإدانة المزدوجة: أن يحتوي الفعل الذي يشكل الجريمة المطلوب المساعدة بشأنها على حدث يستوجب الإدانة، في حالة ارتكابه في اليابان، بموجب القوانين و اللوائح المعمول بها في اليابان،
- فيما يتعلق بطلب لاستجواب أحد الشهود أو طلب لتوفير دلائل مادية، يجب أن توضح الدولة راسلة الطلب كتاباً ما يشير إلى أهمية الدليل للتحقيقات،
- ما يراه وزير العدل مناسباً لأخذ الطلب بعين الاعتبار.

متطلبات إضافية:

في حال صدور حكم قضائي نهائي من محكمة دولة أخرى بشأن قضية جنائية ، والذي يقتضي بمصادرة أصول موجودة في اليابان كعائدات جريمة ما، من الممكن أن تقدم هذه الدولة طلباً للمساعدة القانونية المشتركة بغرض تنفيذ أمر المصادرة ونقل تلك الأصول الواجب مصادرتها (استرداد الأصول).

و يحتوي نص قانون معاقبة الجرائم المنظمة، و مراقبة العائدات، و المسائل الأخرى (وهو ما يسمى بقانون مكافحة الجريمة المنظمة- أوصل) على متطلبات إضافية لتنفيذ أمر المصادرات الخارجية المستند على صدور حكم قضائي نهائي بذلك، و هي كالآتي:

- إذا تضمن الفعل الذي يشكل الجريمة المطلوب المساعدة بشأنها على حدث يستوجب الإدانة - في حالة ارتكابه في اليابان- بموجب القوانين و اللوائح المعمول بها في اليابان، فإنه

- (1) سوف تطبق عقوبة على الفعل المذكور.
- (2) سوف يتم مصادرة / حفظ الممتلكات المذكورة.

■ يجب أن لا تكون هناك قضية جنائية منظورة أمام محكمة يابانية أو أن لا يكون هناك حكم نهائي وملزم من محكمة يابانية بشأن الجريمة المطلوب المساعدة بشأنها.

■ و لتنفيذ الطلب، سوف تلجأ النيابة العامة إلى المحكمة لفحص ما إذا كان ذلك الطلب يندرج في إطار القضايا التي يجوز تقديم المساعدة بشأنها، فإذا قررت المحكمة أن القضية تندرج ضمن هذا الإطار، سوف يُنظر للحكم القضائي النهائي بالمصادرة على أن قرار الحكم صادر من محكمة يابانية، و ذلك في إطار المساعدة القانونية المشتركة.

و سوف يتم منح انتقال كل أو جزء من الأصول النافذة إلى الدولة راسلة الطلب، إذا رأى وزير العدل ملائمة ذلك.

(4) شرح تكميلي عن شرط الإدانة المزدوجة :

تعد الادانة المزدوجة إحدى الشروط القانونية لتقديم المساعدة كما ذكر ذلك بأعلى الصفحة. و في نفس الوقت، لا تنظر اليابان إلى شرط الادانة المزدوجة من خلال مقارنة سطحية بين أركان الجريمة في كل من البلدين، و إنما تسعى اليابان إلى معرفة إذا كانت الحقائق المكونة للجريمة التي تعد موضع طلب المساعدة المشتركة، وكل الحقائق الأخرى المتعلقة بتلك الجريمة، تحتوي على كامل أركان الجريمة المنصوص عليهم في القوانين اليابانية، بغض النظر عن إذا كانت تلك الجريمة تندرج ضمن نفس التصنيف، أو يتم تسميتها بنفس المصطلح. وبهذه الطريقة، تفحص اليابان وتطبق شرط الادانة المزدوجة بمرونة ممكنة قدر الإمكان. ولهذا، ترفض اليابان في حالات قليلة جداً المساعدة القانونية المشتركة على أساس عدم توافر شرط الإدانة المزدوجة.

و من الملاحظ أيضاً أن المساعدة التي تنطوي على المصادرة/ الحفظ) التي يتم تنفيذها و فقا لقانون معاقبة الجرائم المنظمة، و مراقبة العائدات، و المسائل الأخرى (و هو ما يسمى بقانون مكافحة الجريمة

المنظمة- أوسل) تتقتضي إدانة مزدوجة ملموسة، أو بعبارة أخرى، يُنظر بعين الاعتبار إلى الجرائم وفقا لما هو منصوص عليه في القوانين اليابانية، والتي من المحتمل أن يكون الحكم فيها من منطلق الدفاع عن النفس، أو تصرف مشروع، أو الجنون، أو انقضاء مدة التقاضي، و ذلك في تحديد توافر شرط الادانة المزدوجة من عدمه.

قائمة الإختصارات:

- أوسل:

قانون معاقبة الجرائم المنظمة، و مراقبة العائدات، و المسائل الأخرى (ما يسمى بقانون مكافحة الجريمة المنظمة).

- قانون عائدات الجريمة:

قانون منع تحويل عائدات إجرامية.

- جافيك:

مركز اليابان للإستخبارات المالية.

- لياي:

قانون المساعدة الدولية في التحقيقات، و المسائل الأخرى ذات الصلة.

جهات الإتصال:

- قسم الشؤون الدولية، مكتب الشؤون الجنائية، وزارة العدل

(تليفون: 4111-3580-3-81+)

- قسم التعاون الدولي للأمن و السلامة ، مكتب السياسة الخارجية، وزارة الخارجية.

(تليفون: 8000-5501-3-81+)